الأمم المتحدة

A/C.3/53/SR.11

Distr.: General

8 February 1999
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ١١

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الأربعاء ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة ساندرو (نائبة الرئيس) . . . . . (رومانيا)

فيما بعد: السيد حشاني (الرئيس) . . . . . (تونس)

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع)*

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع)*

* بنود قررت اللجنة النظر فيها معا.

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

تولت السيدة ساندرو (رومانيا) رئاسة الجلسة نظرا لغياب السيد حشاني (تونس).

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل المتصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/C.3/53/L.6)

١ - **السيدة دي ألفاريز** (الجمهورية الدومينيكية): أعلنت أثناء قيامها بعرض مشروع القرار A/C.3/53/L.6 المعنون "السنة الدولية لكبار السن، ١٩٩٩" بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار أن أرمينيا وأنتيغوا وبربودا وأوروغواي وأوكرانيا وأيرلندا وباراغواي وباكستان وبوليفيا وترينيداد وتوباغو والجزائر وجنوب أفريقيا والدانمرك وسان مارينو والسويد والصين وغواتيمالا وفنزويلا وكازاخستان وكرواتيا ومصر وموناكو والنرويج قد انضمت إلى قائمة مقدمي المشروع.

٢ - وقالت إن مقدمي المشروع يؤمنون بأن كبار السن يشكلون عاملا هاما في التنمية على جميع الأصعدة، وبالتالي فهم يشجعون، في مشروع القرار، كافة الدول، ومنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى، على تحقيق مجتمع لجميع الأعمار، والاستفادة من السنة الدولية لكبار السن، بغية رفع مستوى الوعي فيما يتعلق بالتحدي المتمثل في شيخوخة السكان في المجتمعات، وفي الاحتياجات الفردية والاجتماعية لكبار السن ومساهماتهم المقدمة إلى المجتمع.

٣ - وذكرت أنه على الرغم من وضع خطط ومشاريع وأنشطة ومبادرات اجتماعية - اقتصادية في مكانها الملائم في المنظمة، فلا يزال من الضروري تحديد استراتيجيات عملية في أنحاء المنظومة وعلى الصعيد الوطني من أجل ضمان مشاركة كبار السن في مثل هذه الخطط والأنشطة دون تمييز أيا كان نوعه. وكذلك، فإنه بغية تحقيق مجتمع من أجل كافة الأعمار في الألفية الجديدة، ينبغي إجراء تقييم للمساهمات الفردية والجماعية لكبار السن بهدف إلغاء الأفكار المسبقة عن كبار السن.

البند ١٠١ من جدول الأعمال: منع الجريمة والعدالة الجنائية (تابع) (A/53/3، و A/53/371-S/1998/848، و A/53/380، و 381، و 416؛ و A/C.3/53/L.2، و L.3، و L.4)

البند ١٠٢ من جدول الأعمال: المراقبة الدولية للمخدرات (تابع) (A/53/3، و A/53/72-S/1998/156، و A/53/95-S/1998/311، و A/53/129-E/1998/58، و A/53/204، و A/53/371-S/1998/848، و A/53/382، و 383، و 416)

٤ - **السيدة أريستانبيكوفا** (كازاخستان): تكلمت عن البند ١٠٢ بالنيابة أيضا عن الاتحاد الروسي وأوزبكستان وبيلاروس وتركمانستان وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان فقالت إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات قد يؤثر حتما على الاستقلال السياسي للدول ويعرض الأمن الدولي للخطر، ولا يمكن التغلب على الوباء المنتشر عالميا إلا بقيام المجتمع الدولي ككل باتخاذ إجراءات منسقة وفعالة. ويتعين أن تضطلع الأمم المتحدة بدور موسع في تنسيق تلك الاجراءات، وبالتالي فقد أعربت عن ترحيبها بجهود الأمين العام لتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، لا سيما فيما يتعلق بالخطط الواسعة النطاق لإبادة المحاصيل غير المشروعة.

٥ - وأعربت عن دعمها للإعلان السياسي الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين وبخاصة لمبدأ المسؤولية المشتركة الوارد في الإعلان. وتنوي البلدان التي تحدثت باسمها المساهمة في الجهود الدولية في مجالات تخفيض الطلب، والتنمية البديلة وإبادة المحاصيل غير المشروعة، ومراقبة المواد الكيميائية المشكلة للمخدرات، وتصنيع المنشطات الأمفيتامينية، ومكافحة غسيل أموال المخدرات وتعزيز التعاون القضائي، وتبذل الجهود اللازمة على الصعيدين الوطني والإقليمي لضمان تنفيذ التدابير المتفق عليها وتنسيق جهودها المشتركة.

٦ - وأشارت إلى أن وزراء الداخلية في رابطة الدول المستقلة وقعوا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ على اتفاق بشأن التعاون من أجل القضاء على الاتجار بالمخدرات، واضعين بذلك الأساس القانوني للتعاون بين مختلف الهيئات المسؤولة عن الشؤون الداخلية في الرابطة: تقوم جميع وكالات الرابطة المسؤولة عن إنفاذ القانون حاليا باستخدام مصرف البيانات ذاته الذي يتضمن ما يقارب ١٠٠ ٠٠٠ نقطة بيانية عن الأفراد المتورطين في الاتجار بالمخدرات. كما أنه كان لديها مجموعة مشتركة مؤلفة من أكثر من ٤٠٠ مادة من مختلف المواد المخدرة والمؤثرات العقلية، وغيرها من المواد السامة، مع الإضافة المستمرة لعينات جديدة.

٧ - وأضافت أن مجلس رؤساء دول رابطة الدول المستقلة قد وافق في أيار/ مايو ١٩٩٦ على برنامج حكومي دولي يتعلق بالتدابير المشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم الخطيرة في بلدان الرابطة، الذي يستمر لغاية عام ٢٠٠٠. ويغطي البرنامج الاتجار بالمخدرات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، وافقت الجمعية المشتركة بين البرلمانات في الرابطة على قانون نموذجي يتعلق بالاتجار بالمخدرات.

٨ - وأردفت أنه بغية ضمان تحقيق التعاون وتبادل الخبرات وتحسين مهارات الموظفين، هناك تبادل مستمر بين بلدان الرابطة للوثائق التنظيمية والتشريعية، وللمواد والاحصاءات المنهجية. وتجرى دراسات مشتركة وتنفذ برامج للتدريب في فترة ما قبل الخدمة وأثناءها مخصصة لموظفي وحدات مكافحة المخدرات.

٩ - واستطردت أنه يجري حاليا تنفيذ عملية مشترك تدعى "KANAL" ترمي إلى إغلاق طرق الإمداد؛ ولقد نجحت في إغلاق آلاف من الطرق الدولية لتوزيع المخدرات. وحظيت العملية بالثناء في اجتماع رؤساء الأجهزة الوطنية المختصة بإنفاذ قوانين مراقبة المخدرات الذي عقد في فيينا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

١٠ - ومضت تقول إنه جرى إنشاء الهياكل دون الإقليمية ذات الصلة، لكي تعمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة. واستجابة لتدهور حالة المخدرات في منطقة آسيا الوسطى تحديدا، وقّعت أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات في أيار/ مايو ١٩٩٦ على مذكرة تفاهم بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات وإساءة استعمالها. وانضم الاتحاد الروسي فيما بعد إلى المذكرة، واتخذ قرار بعقد مؤتمر دولي للمخدرات في ألمآتا في مطلع عام ١٩٩٩. وتتخذ بلدان الرابطة كذلك الخطوات اللازمة لإنشاء شبكة للمعاهدات المترابطة والثنائية، واكتشفت العشرات من القنوات الدولية لتوزيع المخدرات وتم إغلاقها.

١١ - وأردفت قائلة إنه نتيجة للتدابير المتخذة، بات بالإمكان تقييم التطورات والتنبؤ بها في حالة المخدرات، ووضع استراتيجية موحدة لمكافحة جريمة المخدرات الدولية في ضوء الظروف المتغيرة في أنحاء دول الرابطة.

١٢ - وأكدت مجددا على التزام البلدان، التي تحدثت بالنيابة عنها، بالتعاون على أوثق وجه ممكن مع منظومة الأمم المتحدة ومع الدول الأعضاء الأخرى في الحرب ضد المخدرات.

١٣ - **السيد كونفسيري** (تايلند): تحدث بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فقال إن نتائج الحرب ضد المخدرات، على الرغم من الانتصارات التكتيكية والأخلاقية الكثيرة، لا تزال ليست أكيدة: إذ أن تجارة المخدرات غير المشروعة، التي تقدر بما يقارب ٤٠٠ بليون دولار أو بنسبة ٨ في المائة من المجموع الكلي للتجارة الدولية، تشكل سببا أكثر من كاف لإنفاذ اقتصادات العالم المتوعكة، وتكيفت، مثلها مثل أي تجارة أخرى بمنتوج رائج، مع الظروف العالمية المتغيرة وتنوعت في أسواق جديدة في جميع أنحاء العالم.

١٤ - وذكر أن جنوب شرقي آسيا، بوصفها ملاذا جغرافيا طبيعيا لإنتاج المخدرات والاتجار بها، تعاني من ضعف موقفها في حرب المخدرات: وعلى الرغم من بعض التقدم الذي أحرز في منع انتشار محاصيل الخشخاش والقنب، يضيف الاستهلاك المحلي مشكلة جديدة إلى المشاكل الموجودة. وتعد المخدرات، بتأثيرها على نسيج المجتمع وإضعافها للتنمية الوطنية، من المسائل التي تثير قلق رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وإضافة إلى ذلك، ونظرا للروابط الوثيقة بين تجارة المخدرات غير المشروعة والجرائم الدولية الأخرى مثل غسيل الأموال وتهريب الأسلحة، يمكن لمرتكبي هذه الجرائم إثارة تهديدات سياسية وأمنية خطيرة في المنطقة.

١٥ - وأضاف أن التكنولوجيا والغنى المترافقين مع العولمة يؤديان على ما يبدو إلى انتشار أصناف من المخدرات في السوق بينما لا تزال المخدرات النباتية تشكل تهديدا كبيرا، فإن حصة المخدرات المصنعة في الأسواق، ولا سيما المنشطات الأمفيتامينية تزداد ازديادا سريعا، وباتت تشكل تهديدا خطيرا للمنطقة. وإن مثل هذه المخدرات المصنعة سهلة الإنتاج في مخابر سرية، ويسهل تهريبها، وتدر أرباحا كبيرة على المنتجين، ورخيصة الثمن للمستهلكين. ونظرا للتوفر الواسع للمواد الكيميائية المركبة ولمرونة تقنيات التصنيع، تعد مراقبة إمدادات المنشطات الأمفيتامينية مهمة مثبطة للعزيمة ويشكل تحويل المواد الكيميائية الأولية عن مسار التجارة المشروعة ونمو التجارة غير المشروعة بها تحديين كبيرين للجهود الرامية لاحتواء تهديد جديد نسبيا لكنه يمكن أن يكون أكثر مكرا.

١٦ - وشدد على ضرورة مواجهة مشكلة المخدرات التي تزداد تعقيدا على جميع الجبهات على الصعيدين الوطني والدولي، وأشار إلى أن الجهود المبذولة على الصعيد الوطني في جنوب شرقي آسيا، للحد من مشكلة المخدرات قد حققت نتائجها. كما أثبتت استراتيجية استبدال المحاصيل هناك نجاحها، وينظر برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، الذي يقوم بتمويل البرنامج في الاستفادة منه كنموذج يحتذى في البلدان الأخرى.

١٧ - وأردف أن حكومات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا قد أولت الأولوية لمجموعة واسعة من البرامج بما فيها الحد من انتشار المخدرات، والإنفاذ الدقيق لقوانين مخدرات صارمة، ومنع المخدرات، وإعادة تأهيل المدمنين ورفع مستوى الوعي العام. ويعكس هذا التنوع في النهج اعترافا التزمت به حكومات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا منذ فترة طويلة بأن مشكلة المخدرات هي مشكلة متعددة الأبعاد وبأن تخفيض العرض يعد في أحسن الأحوال حلا من جانب واحد: ويتعين كذلك السعي لتخفيض الطلب بكل قوة، كجزء من استراتيجية متوازنة ومتعددة الجوانب لمراقبة المخدرات.

١٨ - واستطرد أن الحكومات تعمل معا، على الصعيد الإقليمي، لمواجهة جميع جوانب مشكلة المخدرات؛ كما أن هناك ترتيبات تعاونية ثنائية بين عدد من بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الأكثر تضررا بمشكلة المخدرات، ولا سيما تلك البلدان التي لها حدود مشتركة.

١٩ - ومضى يقول إن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ابتكرت عددا من الآليات والمشاريع لمواجهة مشكلة المخدرات على صعيدي العرض والطلب: وتقوم من خلال الاجتماع السنوي لكبار موظفي رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بشأن مسائل المخدرات، بتعزيز التعاون الإقليمي في مجال إنفاذ القانون، ومنع المخدرات، وإعادة التأهيل، والبحث والتدريب. وتركز خطة العمل لفترة الثلاث سنوات لمراقبة إساءة استخدام المخدرات بصفة خاصة على تخفيض الطلب. وتشتمل الاستراتيجيات، التي تندرج ضمن الخطة، على تنمية الموارد البشرية، ونشر المعلومات، وتعزيز القدرات وتيسير التصديق على كافة اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة. وبغية إضافة حافز سياسي إلى ذلك العمل، أصدر وزراء خارجية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، في تموز/يوليه ١٩٨٨، بيانا مشتركا لجعل بلدان الرابطة خالية من المخدرات، مع التأكيد مجددا على تصميمها على إزالة المخدرات من المنطقة بحلول عام ٢٠٢٠. وهناك أيضا عملية دون إقليمية مكملة وضعت موضع التنفيذ تنطوي على التعاون بموجب مذكرة التفاهم التي وقعها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وكمبوديا والصين ودول أخرى أعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وهي تايلند وفييت نام ولاوس وميانمار.

٢٠ - وأضاف قائلا إن جهود بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا وبلدان أخرى في جنوب شرقي آسيا ستتضاءل إن لم يجعل المجتمع الدولي بكامله من مراقبة المخدرات أولوية عالمية، وبالتالي فإن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ترحب بنتائج الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة، التي عقدت في حزيران/يونيه ١٩٩٨، وبخاصة اعترافها بأن خفض العرض ينبغي أن يقابل بجهود ناشطة مماثلة ترمي إلى خفض الطلب. وفي تلك المهمة، يعتبر إعلان المبادئ التوجيهية المتعلقة بخفض الطلب على المخدرات الوارد في قرار الجمعية العامة دإ ٣/٢٠ أداة هامة لخفض الطلب على المخدرات بحلول عام ٢٠٠٨ وفقا لما ورد في الإعلان السياسي الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية.

٢١ - وذكر أن خبرات رابطة أمم جنوب شرقي آسيا المكتسبة من الحرب ضد المخدرات قد بينت أن مشكلة المخدرات تؤثر في الجماعات والمجتمعات في الصميم، وتحث على التسليم بأنه لا يمكن كسب المعركة دون مساهمة القطاع الخاص، والمجتمعات المحلية والمدنية، التي تخسر أكثر ما تخسره بسبب المخدرات، وتكسب

أكثر ما تكسبه عندما يكون خاليا من المخدرات. وتنوي رابطة أمم جنوب شرقي آسيا بالتالي تعزيز تعاونها مع كل من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص - رفقاء السلاح في حملة مكافحة المخدرات.

٢٢ - واستطرد قائلا إنه في الوقت الذي أحرز فيه تقدم، لا يزال هناك عدد هام من التحديات التي تستحق اهتماما يتسم بالأولوية. ويتعين مواصلة تمويل برامج مراقبة المخدرات وإعادة التأهيل بالرغم من الأزمة الاقتصادية الراهنة. ومع ذلك، لا تزال حكومات جنوب شرقي آسيا ثابتة في قرارها. وعلى صعيد خفض الطلب، من الضروري تكثيف حملات الوعي العام، مع إتاحة مزيد من المشاركة الفعالة للقطاعين العام والخاص. كما أعرب عن ترحيبه بمشاركة أعضاء آخرين من المجتمع الدولي في مجال تعبئة الموارد.

٢٣ - وأضاف يقول إنه بغية معالجة المشكلة العالمية معالجة فعالة من جانبي العرض والطلب على حد سواء، من المطلوب تحقيق تعاون دولي أوثق، بخاصة في ميادين مثل المشاركة في المعلومات والتكنولوجيا، وإنفاذ القانون وقمع الإتجار بالمخدرات. ولكنه يتعين أن تستند مثل هذه الجهود إلى القانون الدولي والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق، بما في ذلك مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية.

٢٤ - وأشار إلى أنه يمكن تعزيز برامج استبدال المحاصيل عن طريق وصول المحاصيل البديلة الملائمة إلى الأسواق وإيجاد المزيد من الحوافز للتنمية البديلة. ويعد تعزيز التعاون الدولي لمكافحة استعمال المخدرات المصنعة كيميائيا أمرا حاسما.

٢٥ - واختتم قائلا إن رابطة أمم جنوب شرقي آسيا تقدر تعاونها مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على الرغم من ضآلته ولا تزال تؤيد بثبات الإعلان وخطة العمل المعتمدين في الدورة الاستثنائية العشرين. وستواصل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بمكافحة المخدرات غير المشروعة حفاظا على مستقبل المنطقة ومستقبل البشرية.

٢٦ - **السيد نوانتسيسنغ** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية): قال إن اعتماد الدورة الاستثنائية العشرين للإعلان السياسي وللإعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات ولخطة العمل لتعزيز المراقبة الدولية للمخدرات هو من معالم عقد الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات، ١٩٩١-٢٠٠٠. وقد وضعت، للمرة الأولى، مواعيد مستهدفة محددة لإنهاء مشكلة المخدرات الدولية.

٢٧ - وذكر أن حكومة لاوس قد اعتمدت سلسلة من التدابير لمراقبة المخدرات، بما فيها إنشاء لجنة وطنية، وقوات شرطة خاصة، والبدء بتنفيذ خطة وطنية رئيسية لمراقبة المخدرات. وجرى تعديل التشريعات المحلية بحيث تنص على جزاءات أقسى للاتجار بالمخدرات ولمنع إنتاج الخشخاش.

٢٨ - وأشار، على الصعيد الدولي، إلى أن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية هي طرف في الاتفاقية الوحيدة المتعلقة بالمخدرات لعام ١٩٦١ وفي بروتوكولها لعام ١٩٧٢، وفي اتفاقية عام ١٩٧١ المتعلقة بالمؤثرات العقلية،

وستنضم قريبا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٨٨ لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية.

٢٩ - وأضاف أن مشاريع استبدال المحاصيل، التي تنفذ من خلال التعاون مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وبرامج أخرى أدت إلى حدوث تخفيض هام في زراعة نبات الخشخاش منذ مطلع التسعينات، وعمل الموظفون المسؤولون عن إنفاذ القانون دون هوادة على اعتقال عدد من المجرمين، ومصادرة مخزون كبير من المخدرات غير المشروعة وتفكيك منشآت تصنيع المخدرات.

٣٠ - وأعرب عن ترحيب وفده بنتائج الدورة الاستثنائية العشرين، وقال إنه يحاول جديا ترجمة المبادئ المتعلقة بالمراقبة الدولية للمخدرات إلى إجراءات على الصعيد المحلي. وتركز لاوس بالتالي على بناء المؤسسات، وخفض العرض والطلب، وتحريم الاتجار غير المشروع والجرائم المتصلة به. واختتم قائلا إن الحكومة ستعتمد بشدة على الدعم المالي والتقني من المجتمع الدولي من أجل تنفيذ المشاريع الوطنية لمراقبة المخدرات على مدى السنوات العشر المقبلة.

٣١ - **السيد شهاب** (جمهورية مالديف): قال إنه لا يمكن تحقيق الهدف الذي وضع أثناء انعقاد الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة إلا من خلال الدعم والتعاون المتواصلين من المجتمع الدولي.

٣٢ - وذكر أنه مع زيادة تهديد المخدرات، تتعرض أقل الدول نموا إلى مخاطر خاصة. وبينما يتحرك العالم بسرعة نحو العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة، فقد أهمل البعد الروحي والأخلاقي إهمالا متزايدا؛ كما أهملت القيم التقليدية والأسرية والدينية، وبالتالي، بات من المناسب تسليط الضوء على التطورات الراهنة.

٣٣ - وأضاف أن مساوئ العولمة بالنسبة للبلدان النامية تفوق مزاياها. وما يتعلق في المقام الأول بأثرها الاجتماعي السلبي. ويمثل تحويل الموارد المحدودة لمواجهة تهديد المخدرات معضلة خطيرة. وتحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية المفتوحة الحدود إلى دعم كامل من المجتمع الدولي من حيث الموارد والمساعدة التقنية والخبرات الهادفة لمواجهة تحدي المخدرات ولتحقيق الأهداف المحددة لعام ٢٠٠٨.

٣٤ - وأردف أن جزر المالديف تلتزم التزاما تاما بجهود المجتمع الدولي لتنفيذ جميع التدابير لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمالها. وفي فترة السبعينات، باشرت بتنفيذ خطة لبناء القدرات المؤسسية ولتعزيز إطار العمل القانوني لتطبيق القوانين المحلية لمراقبة المخدرات. وفي عام ١٩٩٨، أنشأت الحكومة مجلس مراقبة المخدرات ووضعت خطة عمل وطنية تتمشى مع الصكوك الدولية التي تدعو للعمل على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. فعلى الصعيد الإقليمي، شاركت جزر المالديف مشاركة كاملة في البرامج والتدابير المتخذة ضمن إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي، بما في ذلك الانضمام إلى اتفاقية الرابطة المتعلقة بالمخدرات والمؤثرات العقلية.

٣٥ - واستطرد أنه أنشئ إضافة إلى ذلك مؤخرا مركز لإعادة التأهيل في مجال المخدرات وخصص خط مباشر لإصلاح مجرمي المخدرات. وتم البدء بتنفيذ برنامج شامل للتوعية بشأن المخدرات، بالتعاون مع منظمات غير حكومية محلية، يهدف إلى تثقيف الشباب فيما يتعلق بخطر المخدرات.

٣٦ - ومضى يقول إنه قد أقر بأن المواد الكيميائية الأولية المستخدمة في تصنيع المخدرات غير المشروعة تشكل تحديا خطيرا للتدابير الدولية لمراقبة المخدرات. وبالمثل، فإن استهلاك التبغ في جزر المالديف يعد مشكلة لا تقل أهمية. وبالتالي، فقد بدأت الحكومة بتنفيذ برنامج مشابه لتثبيط استهلاك التبغ إلى جانب برامج لمراقبة المخدرات. وجرى حظر الدعاية الموجهة إلى الجمهور الخاصة بمنتجات التبغ وتم منع التدخين في المكاتب الحكومية والأماكن العامة. وإضافة إلى ذلك، أعلن مجتمعان محليان في جزيرتين عن جعل جزيرتيهما خاليتين من التبغ.

٣٧ - وأضاف قائلا إن المخدرات تمثل مشكلة عالمية تتطلب استجابة عالمية. وتحتاج البلدان النامية إلى مساعدة تقنية وإلى موارد من أجل الانضمام إلى جهود المجتمع الدولي الرامية للتصدي للتهديد. ويدرك وفده تماما نطاق الخطر الذي تشكله إساءة استعمال المخدرات. وهو ملتزم باتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة تلك الكارثة.

٣٨ - **السيد زميفسكي** (الاتحاد الروسي): قال إن إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها والجريمة المنظمة عبر الحدود تمثل تهديدا خطيرا في معظم الدول لا للتطور الاجتماعي والتنمية المستدامة فحسب، بل باتت تشكل عامل عدم استقرار في الحياة الدولية وتحديا للأمن العالمي. ونظرا لأن الحالة هي على هذا النحو، فإنه حتى أكثر الجهود إلحاحا، التي تبذلها دول معينة لمكافحة الجريمة والإدمان على المخدرات يمكن أن تصبح تافهة ما لم تدعم بإجراءات دولية مناسبة ومنسقة وفعالة، ويمكن للأمم المتحدة بل يجب أن يكون لها دورها في مثل هذه الإجراءات. ويعتقد الاتحاد الروسي بأنه ينبغي استغلال إمكانات الأمم المتحدة استغلالا كاملا لوضع استراتيجية دولية متفق عليها لمنع الجريمة.

٣٩ - وأعرب عن ترحيب الاتحاد الروسي بالتقدم الذي أحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٩٠/٥٢ المتعلق بتعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، كما ورد في تقرير الأمين العام (A/53/380)، وعن ترحيبه كذلك بالتوجه العملي لهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وبرغبتها في التركيز على الاتجاهات ذات الأولوية في التعاون من أجل منع الجريمة.

٤٠ - وأعرب عن ترحيبه بنتائج الدورة السابعة للجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التي عقدت في فيينا في نيسان/أبريل ١٩٩٨؛ وأعرب عن تأييد الاتحاد الروسي لمشاريع قرارات اللجنة التي قدمتها اللجنة إلى الجمعية العامة، ولا سيما المشروع الذي يتعلق بالجريمة المنظمة عبر الحدود (A/C.3/53/L.3) والذي يتعلق بالأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (A/C.3/53/L.2).

٤١ - وذكر أن الاتحاد الروسي مستعد لمواصلة العمل بشأن مشاريع اتفاقية شاملة لمنع الجريمة المنظمة عبر الحدود وبشأن مشروع بروتوكولات إضافية لها، مع اعتقاده بأن تعزيز الأساس القانوني الدولي يتمشى تماما مع تنفيذ إعلان نابولي السياسي لعام ١٩٩٤ وخطة العمل العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود.

٤٢ - وأضاف أنه يتعين بالطبع دعم التعاون العالمي لمنع الجريمة عن طريق اتخاذ تدابير ملائمة على الصعيد الإقليمي، وفي هذا السياق، تتمثل الأولوية بالنسبة للاتحاد الروسي في التعاون لمكافحة الجريمة ضمن إطار رابطة الدول المستقلة، وذلك وفقا لما وصفه متحدثون آخرون يمثلون بلدان الرابطة. ويعتقد الاتحاد الروسي بأن تجربة الرابطة الإيجابية في مكافحة الجريمة ستكون، مثل تجربة تنظيمات إقليمية أخرى، مفيدة للغاية لجميع الدول، وأكد في هذا الصدد على أهمية المقررات المتعلقة بمكافحة الجريمة المتخذة في مؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ الأخير للدول الصناعية الكبرى.

٤٣ - وأردف أن الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة اعتمدت عددا من الوثائق الهامة التي أوضحت إرادة الـــدول السياسية في شن حرب ضد المخدرات وحددت استراتيجيتها للعقد القادم، وإن ما أثار إعجاب الاتحاد الروسي على نحو خاص هو الطابع العملي الذي عالجت به الوثائق الختامية للدورة الاستثنائية معظم مشاكل المخدرات الخطيرة والوضوح الذي اتسمت به الأهداف النهائية وفي الأجل المتوسط التي وضعتها الدورة. ويجب أن تتمثل المهمة الأساسية الآن في وضع هذه القرارات موضع التنفيذ والقيام بعمل متسق يبذل فيه جهد كبير، لا سيما في ميادين مثل خفض الطلب، ووقف انتشار المخدرات المصنعة، ومراقبة تهريب المواد الأولية، وتشجيع التنمية البديلة، وتعزيز التعاون بين وكالات إنفاذ القانون وتلك المسؤولة عن مكافحة غسيل أموال المخدرات.

٤٤ - واستطرد أنه يتعين على وسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية، بما لها من جمهور واسع، تهيئة مناخ عام لرفض المخدرات. وأصبحت المشكلة الأكثر إلحاحا هي طريقة توجيه اهتمام الشباب، الذين هم من بين أول من يسقط ضحية جنون المخدرات المتنامي والغادر؛ ويؤكد الاتحاد الروسي في هذا الصدد من جديد دعمه لموقف كل من لجنة المخدرات ومكتب المراقبة الدولية للمخدرات الذي لا يقبل التسوية الذي يفيد بأن أي إباحة قانونية للمخدرات أو إزالتها من قوانين الدولة الصارمة تعد أمرا غير مقبول.

٤٥ - وأعرب عن تأييد الاتحاد الروسي لجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز هياكل الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات - التي أكدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين على دورها الرائد في تنسيق جهود التعاون الدولي لمكافحة المخدرات - ولتحسين فعاليتها. ويرحب الاتحاد الروسي كذلك بالخطط الاستراتيجية الواسعة النطاق التي وضعتها الإدارة الجديدة لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات التي ترمي إلى التخلص من زراعة المخدرات في جميع أنحاء العالم.

٤٦ - ومضى يقول إن الاتحاد الروسي يؤمن دائما بتوسيع التعاون الثنائي مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات وفي تطوير صلات البرنامج التعاونية مع الإدارات الحكومية ذات الصلة في روسيا، ويأمل بوضع نتائج المؤتمر الدولي المعقود عام ١٩٩٧ المتعلقة بالتعاون مع روسيا بشأن مراقبة المخدرات موضع التنفيذ.

٤٧ - وأضاف قائلا إن الحكومة الروسية تتخذ، ضمن إطار برنامج اتحادي خاص، خطوات اجتماعية وتنظيمية وطبية وقانونية فعالة ترمي إلى مكافحة المخدرات. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، بدأ سريان مفعول قانون المخدرات والمؤثرات العقلية. وجرى تعزيز الوكالات المسؤولة عن إنفاذ قانون المخدرات تعزيزا هاما، ويجري العمل على إنشاء مراكز للمعالجة وإعادة التأهيل من المخدرات وتم تكثيف الحملات ضد المخدرات تكثيفا قويا من خلال وسائل الإعلام، والمؤسسات التعليمية وأوساط الشباب.

٤٨ - وأعرب عن أمله بأن تكلل جهود الدول على الأصعدة الوطني والإقليمي والعالمي بالنجاح في قلب الوضع وفي ترجمة شعار الدورة الاستثنائية العشرين "عالم خالٍ من المخدرات" إلى حقيقة.

٤٩ - **السيدة أغاجانيان** (أرمينيا): قالت إن الدورة الاستثنائية العشرين أقرت بالدور الأساسي الذي يؤديه التعاون الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم المتصلة به، التي تشكل تهديدا خطيرا للدول والأفراد. وهناك بلدان كثيرة في منطقتها ضعيفة المناعة أمام إغراء المخدرات، التي غالبا ما تعتبر حلا سهلا لمشاكل التقلبات الاقتصادية، والتحول الاجتماعي وللحريات الاجتماعية المحدثة.

٥٠ - وذكرت أن أرمينيا تعمل على توسيع إطار العمل القانوني وتعزيزه بعد انضمامها إلى الاتفاقيات الدولية الهامة لمراقبة المخدرات، وقامت بإدخال ثماني مواد جديدة عن إدمان المخدرات والاتجار غير المشروع بها في مشروع قانونها الجنائي. وقد ازدادت الجرائم المتصلة بالمخدرات في أرمينيا مرة ونصف المرة منذ عام ١٩٩٣، بينما ازداد حجم المخدرات المصادرة ثلاثين ضعفا. وأصبحت أرمينيا طريقا عابرا للاتجار غير المشروع بالمخدرات، إذ تشكل المخدرات المصادرة الآتية من الخارج نسبة ٧٠ في المائة. ومع ذلك، فلا يتوفر لأرمينيا الموارد الكفيلة بالقضاء على الظاهرة قضاء كاملا. وتأمل بأن يؤدي التعاون الدولي إلى القيام بعمل حاسم، لا سيما في ميادين غسيل الأموال، والتعاون القضائي ومراقبة المواد والمنشطات الكيميائية.

٥١ - وأضافت أن أرمينيا تضع استراتيجية وطنية شاملة لمراقبة المخدرات، يمثل فيها التثقيف دورا أساسيا، وتستهدف المجموعات الضعيفة المناعة، وتشمل المجتمع المدين ووسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الإقليمية والدولية.

٥٢ - وأردفت أن المخدرات تشكل تهديدا خاصا لأرمينيا في حالة التدهور الاقتصادي والبطالة، والمستويات المتردية للأجور والتأمين الاجتماعي وسوق العمل المتخلف. وتفاقمت الحالة بسبب زلزال عام ١٩٨٨ وبوصول مئات الآلاف من اللاجئين والمشردين داخليا الهاربين من قصف أذربيجان المستمر لمناطق الحدود الأرمينية خلال الفترة بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٠. وقد أدى الصراع في ناغورني كاراباخ والحصار الذي فرضته أذربيجان على طرق المواصلات الرئيسية وصعوبات النقل إلى فرض أعباء أخرى استنزفت موارد البلد المالية والمادية.

٥٣ - واختتمت كلامها بقولها إن أرمينيا، مع ذلك، لا تزال ملتزمة بمراقبة المخدرات وتعمل على وضع سياسات ونهج جديدة. وأنشأت مؤخرا وحدة خاصة في وزارة الداخلية بهدف تنسيق الجهود الوطنية في هذا الميدان.

٥٤ - **تولى السيد حشاني (تونس) الرئاسة.**

٥٥ - **السيدة أكبر** (أنتيغوا وبربودا): تحدثت بالنيابة عن ١٤ دولة عضوا في الجماعة الكاريبية فقالت إن الفساد والاتجار بالمخدرات وغسيل الأموال تعد جميعا ظاهرة جديدة في المنطقة، ونتيجة عرضية غير متوقعة لفتح الحدود التجارية. وترحب الحكومات الكاريبية بالدعم المقدم من الشركاء الدوليين لمكافحة غسيل الأموال، وتهريب الأسلحة الصغيرة والذخيرة والفساد، لأنها غير مجهزة على النحو الملائم لكي تقوم بمعالجتها بنفسها.

٥٦ - وذكرت أن المجتمع المحلي يأمل بأن تقوم اللجنة الحكومية الدولية المخصصة المفتوحة العضوية بوضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود، وصكوك دولية لمكافحة الاتجار بالبشر والتصنيع غير المشروع للأسلحة النارية والاتجار بها. ويوصي المجتمع المحلي بشدة بضرورة تخصيص الموارد بما يسمح للدول الجزرية الصغيرة النامية بالمشاركة في هذا العمل. وهو يشيد بالجهود الرامية إلى تعزيز برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ولا سيما تعزيز قدرات مركز منع الجريمة الدولية في مجال وضع المشاريع وتنسيقها وتنفيذها. كما يأمل بأن تقدم الدول الأعضاء الدعم المالي للمركز، الذي سيركز، ضمن جملة أمور، على وضع الاتفاقية. وستستعرض الجماعة الكاريبية في هذا الصدد بعناية العناصر المقترحة لإدراجها في التشريعات النموذجية المتعلقة بالمساعدة المتبادلة في القضايا الجنائية.

٥٧ - وأضافت أن وفدها يشعر بالاعتزاز بأن ترينيداد وتوباغو كان لها دور فعال في إعادة فتح المناقشة الدولية بشأن إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ويأمل بأن تكون المداولات المستقبلية أهلا للثقة التي أولتها لها الدول.

٥٨ - وأردفت أن العمل يتواصل على الصعيد الإقليمي بشأن العدالة الجنائية ومنع الجريمة، بما في ذلك اقتراحات إنشاء محكمة عدل كاريبية، ووضع برنامج إقليمي لحماية العدالة، واتباع نهج متسق لعقوبة الإعدام، وتطوير الثقافة القانونية وممارسة القانون، ووضع مدونة سلوك قضائية واتساق القوانين.

٥٩ - واستطردت أن الجماعة الكاريبية تهتم على نحو خاص بسياسات الهجرة خارج الإقليم، التي تم بموجبها ترحيل رعايا كاريبيين أدينوا بالقيام بأنشطة جنائية، على الرغم من ضعف صلتهم ببلد مولدهم. ولم يراع الأثر الضار للغاية الذي يسببه وجود المجرمين المعاودين على البلدان الصغيرة والضعيفة والتي تملك موارد محدودة.

٦٠ - ومضت تقول إن العنف ضد المجموعات الضعيفة المناعة يعد مشكلة عامة تعالجها الحكومات الكاريبية باستخدام نهج شامل. وأنشئت خطوط هاتفية مباشرة للاستجابة لمثل هذه المشاكل في حينها، بينما تقوم المدارس بتدريس الشباب أهمية الاحترام المتبادل. ويتلقى الموظفون المسؤولون عن إنفاذ القانون، ومقدمو الرعاية الصحية، وموظفو التعليم وقادة المجتمع المحلي التدريب من أجل التعرف على دلائل الإساءة، بينما تعمل الدول على وضع تشريعات لحماية ضحايا العنف.

٦١ - وأضافت قائلة إن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تحاول أن تولّد لدى الشباب رؤية إيجابية عن الجنسية. وينظر أثناء المناسبات المنظمة في مسائل مثل تمكين الشباب، والمشاركة في المجتمع المدني، وإساءة استعمال المخدرات، وإقامة العلاقات الاجتماعية، والعلاقات بين الجنسين، وتحديد الأهداف، وحل النزاعات، والثقافة والمشاريع.

٦٢ - وتابعت قائلة إن الجماعة الكاريبية تتطلع إلى عقد الاجتماع الإقليمي التحضيري لمؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين وتشجع الجهات المانحة على مساعدة البلدان النامية، لكي تستطيع المشاركة في المداولات.

٦٣ - وقالت إن الجماعة الكاريبية تسلّم بأهمية التعاون المستمر بين برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية وبرنامج المراقبة الدولية للمخدرات. وترحب كذلك بإنشاء فريق توجيهي استشاري معني بجمع البيانات وحوسبتها (A/53/380، الفقرة ٢٤)، الذي سيساعد المجتمع المحلي على تحسين قدرات جمع البيانات وتيسير أنشطة السياسة والتخطيط في ميادين منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٦٤ - واختتمت كلامها بقولها إنه إضافة إلى العمل على الصعيد الوطني، ينبغي للمجتمع الدولي ككل الإقرار بالحاجة إلى المسؤولية الجماعية في مسائل منع الجريمة والعدالة الجنائية.

٦٥ - **السيدة رجاوناريفيلو** (مدغشقر): قالت إن المجتمع الدولي لم يعد بمقدوره الرد بملاحظات تافهة على مشاكل الإرهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة والفساد والإدمان على المخدرات، بل يتعين على المجتمع المحلي إنفاذ القرارات وغيرها من التدابير المتخذة في مختلف المؤتمرات، من أجل مواجهة الظواهر التي تهدد بزعزعة استقرار المجتمع كما تهدد رفاه الأجيال المستقبلية.

٦٦ - وذكرت أن وفدها مقتنع بالحاجة إلى وضع استراتيجيات شاملة ومتوازنة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي لخفض العرض والطلب على المخدرات، وإنتاجها والاتجار بها. ويتعين تحسين التعاون الدولي من أجل التوصل إلى حلول تشمل القضاء على الفقر وتعزيز التنمية. وعلاوة على ذلك، تعتمد التنمية على تعزيز الاستقرار السياسي، وعلى سلطة الدولة، والضمانات في ميدان العدالة والرجوع إلى حكم القانون.

٦٧ - وأضافت أن مدغشقر تشارك، من جانبها، في محادثات بشأن انضمامها إلى الاتفاقيات الأوروبية بشأن التعاون القضائي وإجراءات مكافحة غسيل الأموال. وطالبت مؤخرا بمساعدة قضائية من برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات لوضع تشريعات تتعلق بغسيل الأموال والتمست الدعم من اتحاد البريد العالمي لتدريب موظفي البريد والجمارك والمسؤولين عن إنفاذ القوانين على إمكانية استغلال الخدمات البريدية في الاتجار بالمخدرات.

٦٨ - وأردفت أن مدغشقر اعتمدت تشريعات جديدة تتعلق بالمؤثرات العقلية والمواد المركبة للمخدرات، وذلك تمشيا مع أحكام الاتفاقيات الدولية، وتعد لوضع خطة وطنية لخفض الطلب على المخدرات والتخلص من إنتاج المحاصيل غير المشروعة.

٦٩ - واستطردت أن وفدها يؤيد إنشاء لجنة حكومية دولية مخصصة لوضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود. ويرحب كذلك بالتزامات الدول الأفريقية لمنع انتشار كل من الجريمة المنظمة عبر الحدود والفساد.

٧٠ - ومضت تقول إن الدعم المالي، مع هذا، يعد أساسيا لنجاح التعاون الدولي والإقليمي. ومن الضروري استعراض الآليات الإقليمية الحالية من أجل تيسير توسيع نطاق التعاون وتبادل الخبرات والمعلومات بين السلطات القضائية. وينبغي للمجتمع الدولي نقل التكنولوجيا اللازمة، بينما ينبغي لوسائل الإعلام الاضطلاع بأنشطة هامة تتعلق بالمعلومات وبرفع مستوى الوعي.

٧١ - واختتمت الكلام بقولها إن مدغشقر ستشارك في هذه الجهود وتأمل أن تضاعف المنظمات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي كل جهودها لمواجهة كارثة انعدام الأمن لكي تتمكن الأمم من التطور في عالم يضمن الاحترام لحقوق الإنسان الأساسية.

٧٢ - **السيدة رومولوس** (هايتي): قالت إن المشاكل التي تسببها المخدرات تضر بصحة ورفاه الأفراد وتضعف من الدعائم الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع. ولقد ازدادت الجريمة في هايتي بسبب إعادة المواطنين من الشباب الهايتيين الذين أدينوا بقيامهم بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وإساءة استعمال المخدرات في أمريكا الشمالية إلى الوطن. ونوهت بأن حكومتها تكثف جهودها لمعالجة هذه المشكلة من خلال مراقبة عودتهم وإدماجهم من جديد في المجتمع الهايتي. ويتعين على الدول النظر في العوامل الاجتماعية التي تكمن وراء الجرائم المتصلة بالاتجار بالمخدرات، وبخاصة فيما بين الشباب، وتحديد تدابير إعادة الإدماج الاجتماعي التي ستتخذ على الأصعدة المحلي والوطني والإقليمي. وتعد الجهود المشتركة ضرورية لتهيئة مناخ أفضل للشباب، ولا سيما في المجموعات الضعيفة المناعة.

٧٣ - وأعربت عن رغبتها في طرح مسألة أخرى تفيد بأن نسبة من العقاقير الصيدلانية التي تباع في أنحاء العالم هي عقاقير زائفة وتمثل سوقا هائلة تسيطر عليها الجريمة المنظمة. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الصناعة الصيدلانية لمعالجة هذه المشكلة، فإن الشرطة والوكالات الدولية لم تجد أي حل لها.

٧٤ - وذكرت أن هايتي، مثل دول جزرية ضعيفة أخرى في منطقة البحر الكاريبي، تبذل جهودا ثابتة العزم بهدف مكافحة الاتجار المتزايد بالمخدرات. وتشارك وحدتان متخصصتان في الشرطة، وحراس الشواطئ، وسرية لمكافحة المخدرات، ووحدة المراقبة الجمركية في حملة لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وأفاد الموظفون والجهات الهايتية المسؤولة عن إنفاذ القوانين من التدريب الذي جرى بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وقد اعتمد بلدها أيضا خطة عمل بربادوس في عام ١٩٩٦ وشارك في اجتماعات المتابعة في هذا الصدد وذلك بالتعاون مع بلدان أخرى من المنطقة دون الإقليمية، ومع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، نفذت الحكومة الهايتية تدابير مشتركة مع الجمهورية الدومينيكية تهدف إلى تحسين مراقبة الحدود ووقعت على اتفاق للتعاون البحري مع الولايات المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

٧٥ - **السيد بلينغا - إيبوتو** (الكاميرون): شدد على الحاجة إلى بذل جهود مشتركة على الصعيدين الإقليمي والدولي ترمي إلى معالجة التهديد الذي يسببه كل من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة. وقد رحب بلده، في هذا الصدد، بعقد الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، التي تشكل توصياتها وإعلاناتها مبادئ توجيهية للإجراءات المستقبلية.

٧٦ - وذكر أن الكاميرون، التي انضمت إلى كافة الاتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، تقوم بتكييف تشريعاتها الوطنية بحيث تعالج المشاكل التي يسببها الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والاتجار بالأسلحة، وغسيل الأموال وما يتصل بذلك من الجرائم. ويعمل بلده بنشاط على تعزيز التعاون الاقتصادي والاستقرار في أفريقيا الوسطى، الذي يحتاج أكثر من أي وقت مضى إلى الدعم من المجتمع الدولي في نضاله ضد الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة. وبالتالي، فإن إنشاء مكتب للأمم المتحدة في أفريقيا الوسطى لتنسيق تدابير معالجة هذه المشاكل وتكثيفها هو أمر ملح.

٧٧ - **السيد المالكي** (البحرين): قال إن إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها يشكل تهديدا خطيرا للغاية لمختلف جوانب الحياة في المجتمع، ويدمر نفوس الأفراد، لا سيما الشباب. وينبغي للمجتمع الدولي ألا يدخر جهدا للتغلب على المشكلة من خلال التعاون المتبادل. وقد كان عمل الأمم المتحدة في هذا المجال مشجعا جدا.

٧٨ - وذكر أن البحرين، من جانبها، تلتزم التزاما ثابتا بمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها وآثارها المهلكة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية. وتشارك كافة وزاراتها ومؤسساتها في الجهود الرامية لدرء هذا الوباء وجرى إنشاء وحدة خاصة في مستشفى الأمراض النفسية لمعالجة إساءة استعمال المخدرات. وأصدرت وزارة الصحة مرسوما يحرم أي نهج آخر لمعالجة الإدمان على المخدرات، وأنشئت في الوقت نفسه لجنة في الوزارة لمكافحة وباء المخدرات غير المشروعة.

٧٩ - وأضاف أن سلسلة من المحاضرات التثقيفية ساعدت على رفع مستوى الوعي عند أطفال المدارس بشأن مخاطر المخدرات، وذلك بالاستناد إلى مبدأ الوقاية خير من العلاج. كما عقدت مؤتمرات في النوادي الرياضية والثقافية، ركزت على أهمية دور المجتمع المدني في منع المخدرات. وأذيعت برامج تلفزيونية وإذاعية ذات صلة، وتغطي أوسع نطاق ممكن من الجمهور.

٨٠ - وأردف أن الحكومة عدلت القانون لينص على عقوبة الإعدام أو السجن مدى الحياة لجرائم الاتجار وعلى فرض غرامات أقسى على تجار المخدرات. وفي الوقت ذاته، تقوم الوكالات الوطنية برصد الحدود ومراقبتها بغية منع دخول المواد المخدرة بطريقة غير قانونية.

٨١ - واختتم كلامه بقوله إن البحرين تواصل التعاون في هذا الميدان مع الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية، وقد انضمت إلى الاتفاقيات الدولية ذات الصلة. وتلتزم بالقضاء على آفة المخدرات وتتطلع نحو تعزيز التعاون الدولي من أجل ضمان مستقبل أفضل وأكثر استقرارا للمجتمع ككل.

٨٢ - **السيدة تاي** (توغو): أعربت عن ارتياحها للدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية، التي أتاحت للدول التوصل إلى توافق في الآراء بشأن استراتيجيات جديدة لمراقبة المخدرات. وتؤيد حكومتها تماما خطط عمل الدورة وإعلاناتها، التي يتعين تنفيذها على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي. ويتعين على كل دولة زيادة مشاركتها في حملة مكافحة المخدرات من خلال اتخاذ تدابير فعالة تراعي الأبعاد الجديدة للمشكلة وتعزيز التشريعات الحالية.

٨٣ - وذكرت أن توغو تلتزم التزاما كاملا بمكافحة مشكلة المخدرات وأنها تتخذ تدابير تشريعية وتنظيمية عديدة على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وتعد بلدها طرفا في ثلاث اتفاقيات دولية لمراقبة المخدرات وكذلك في صكوك دون إقليمية هامة في هذا الميدان. وفي آذار/ مارس ١٩٩٨، اعتمدت حكومتها، وفقا لاتفاقية عام ١٩٨٨، قانونا جديدا يتصل بمنع الاتجار بالمخدرات والحيلولة دون انتشارها، وبمعالجة المدمنين على المخدرات وإعادة إدماجهم، وغسيل الأموال. وتقوم لجنة لمكافحة المخدرات أنشئت بهدف تنسيق الأنشطة ضمن البلد بوضع سياسة وطنية تستند إلى نهج عالمي متعدد القطاعات. ولدى توغو كذلك مخبر لتحليل المخدرات، تم تجهيزه بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات. وفي ميدان إنفاذ القانون، تنفذ دوائر الشرطة والجمارك عمليات مصادرة المخدرات وتفكيكها عن طريق فرق مكافحة المخدرات لديها.

٨٤ - وأضافت أن التنفيذ الفعال لهذه السياسة عن طريق زيادة قدرات تحليل المخدرات، وإنشاء وحدات جديدة لمكافحة المخدرات، وإنشاء مرافق لمساعدة المدمنين على المخدرات، وتنظيم برامج تدريبية لا يمكن تحقيقه دون مساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف. وبالتالي، فإن وفدها يرحب بالخطوات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات من أجل مساعدة البلدان الأفريقية في هذا المجال ويأمل أن تعزز هذه الأنشطة التعاون بين الدول الرامي إلى مكافحة الاتجار غير المشروع للمخدرات.

٨٥ - **السيدة أغاجانيان** (أرمينيا): تكلمت، في إطار ممارسة لحق الرد، فقالت إن ممثل أذربيجان أشار، في بيانه الذي أدلى به في الجلسة السابقة، إشارة مضللة إلى الاعتداء الأرميني المسلح ضد ذلك البلد. إن النزاع قيد البحث هو بين شعب ناغورني كاراباخ وحكومة أذربيجان، التي رفضت تلبية مطالب هذا الشعب في ممارسة حقه في تقرير المصير. وقد تصرف السكان الأرمن المحليون في ناغورني كاراباخ دفاعا عن النفس لكي يتجنبوا الترحيل الجماعي والإبادة الجماعية. وبالتالي، فإن أرمينيا وقواتها المسلحة لا تتحمل مسؤولية الأقاليم التي تخضع حاليا لسيطرة القوات المسلحة لناغورني كاراباخ. وينبغي، في المستقبل، أن يستخدم ممثل أذربيجان عبارات أكثر دقة في بياناته. وإنها ليست المرة الأولى التي يشير فيها ممثل هذا البلد إلى ما يدعى اعتداء أرمينيا في محاولة لتبرير مشاكله الاقتصادية والاجتماعية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٧/٢٠.